

بسم الله الرحمن الرحيم  
والصلاة والسلام على اشرف المرسلين

كلمة معالي وزير التجارة السيد مصطفى بن بادة  
في اليوم الإعلامي التنسيق مع المتعاملين  
الاقتصاديين

حول إستراتيجية تمويل السوق الوطنية بالمواد الأساسية  
الواسعة الاستهلاك  
الجاكس يوم الخميس 22 جويلية 2010

## التشريفات:

السيدات والسادة ممثلي القطاعات الوزارية المعنية بتموين السوق "الفلاحة والصناعة"  
السيد ممثل المدير العام للجمارك الجزائرية .  
السيد الفاضل رئيس الغرفة الجزائرية للصناعة والتجارة.  
السادة والسيدات الرؤساء المدراء العامون للدواوين والشركات القابضة .  
السادة والسيدات الرؤساء المدراء العامون للشركات والمؤسسات الممونة للسوق الوطنية.  
السادة والسيدات المتعاملين الاقتصاديين على اختلاف التخصصات ومجالات النشاط.  
السادة مديري التجارة على المستوى الجهوي والولائي .  
أسرة الإعلام والصحافة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ....

## المقدمة:

يسعدني ويشرفني أن أرحب بكم في هذا اليوم الإعلامي التنسيق مع المتعاملين الاقتصاديين الذين اشكرهم على تلبية دعوتنا ،من أجل مناقشة موضوع هام وحساس وحيوي ، سيما والجزائر تباشر الدخول في مرحلة تنموية جديدة وواعدة ، تتجسد في مشاريع المخطط الخماسي لفخامة رئيس الجمهورية ، والذي يمتد ما بين سنة 2014/2010 ، بمبلغ مالي ضخم تجاوز 280 مليار دولار ، ومس المجالات الاقتصادية الحيوية الأساسية في البلاد ، ووفرت له أرضية تشريعية ضامنة لمساره سواء على مستوى قانون الصفقات العمومية ،أو على مستوى إجراءات تطهير التجارة الخارجية ، وكذا على مستوى قانوني المنافسة والممارسات التجارية الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني الأسبوع المنصرم وصادق عليه مجلس الأمة بالأمس.

لماذا هذا اللقاء ؟ ولماذا الحديث عن إستراتيجية لتموين السوق الوطنية بالمواد الأساسية الواسعة الاستهلاك ؟

هذا اليوم الإعلامي التنسيق، يستهدف بالأساس تأسيس مسار للحوار وإطار للتواصل والشراكة المستدامة بين المتعاملين الاقتصاديين والسلطات العمومية، سواء من خلال الفضاءات الموضوعية لهذا الغرض، نقصد غرف التجارة على مستوى الولايات والغرفة الجزائرية للصناعة والتجارة، أو من خلال الجمعيات الممثلة للمتعاملين الاقتصاديين، أو من خلال الاتصال المباشر كما يحدث اليوم.

إن أهمية التواصل بين الإدارة والمتعاملين الاقتصاديين، تكمن في الدور الهام والاستراتيجي الذي يمثله المتعاملون الاقتصاديون سيما الممونون الأساسيون للسوق الوطنية بالمواد والسلع الواسعة الاستهلاك .

### **أيتها السيدات أيها السادة**

إن أي اختلال في السوق سيؤثر على معنويات المواطن ، ويشجع على الشعور بالحيرة والقلق سيما في حالات الندرة ، مما قد ينجر عنه حتى توترات اجتماعية ، هذا الأمر تترتب عليه في اعتقادنا، مسؤوليات "أخلاقية ومهنية ومجتمعية " مشتركة بين الإدارة والمتعاملين الاقتصاديين الخواص والعموميين .

في المقابل فإن تموين السوق الوطنية بالمواد الأساسية الواسعة الاستهلاك تكاد تقتصر على القطاع الخاص ولاسيما في الاستيراد.

### **أيها الحضور الكريم**

إن الفاتورة الغذائية لسنة 2009 ، مثلت نسبة 15 بالمئة من الواردات الكلية للجزائر، وتمثل المنتجات الغذائية الأساسية نسبة 77 بالمئة من الفاتورة الغذائية الكلية ، وبمبلغ يقدر بـ 4.459 مليار دولار (أي 77 بالمئة من 15 بالمئة).

ومن جهة أخرى وبشيء من التدقيق الرقمي الضروري، خاصة في هذا المستوى من الحضور المميز، فإن مجموع الواردات من المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع تتوزع أساسا كما يلي:

1. الحبوب نسبة 40 بالمئة بمبلغ 2.339 مليار دولار ، حيث يقدر الطلب الوطني بـ4.9 مليون طن ،يغطيه الديوان الجزائري المهني للحبوب بنسبة 71 بالمئة .
2. الحليب وكل منتجاته بنسبة 15 بالمئة بمبلغ 863 مليون دولار ، حيث يقدر الطلب الوطني بـ 3.5 مليار لتر في السنة ، 50 بالمئة منه تأتي من الاستيراد ، وتوزع عبر شبكة توزيع تتكون من 107 وحدة ،(منها 91 وحدة للقطاع الخاص تحوز على نسبة 60 بالمئة).
3. السكر بنسبة 10 بالمئة بمبلغ 569 مليون دولار ، تغطيه المؤسسات نذكر منها: CEVITAL، و BLANCO IMPEX، OUEST IMPORT....
4. الحبوب الجافة بنسبة 4 بالمئة وبمبلغ 260 مليون دولار ،يغطي الطلب عن هذه المواد القطاع الخاص بشكل شبه كلي ( ...ARCANE، CETRADE ).
5. القهوة والشاي بنسبة 4 بالمئة وبمبلغ 256 مليون دولار . نذكر على رأس المستوردين لهذه المواد (FM PRODUIT. NIVAGA .DOUGUIZ). وشركة الشاي الأخضر للجنوب الكبير ومؤسسة الفتوح .....
6. اللحوم بنسبة 3 بالمئة من مجموع المواد الغذائية الأساسية المستوردة وبمبلغ قدره 172 مليون دولار ،وتغطيها بعض المؤسسات نذكر منها :بعطوش ،صاحبي سيماكس ،روايال ميت.
7. الزيوت الغذائية فتغطيها بنسب متفاوتة المؤسسات التالية :مجمع سيفيتال ،كوجرال وعافية وكونيناف .

### أيتها السيدات أيها السادة ...

من خلال هذا العرض الرقمي المدقق ،تبرز أهمية ميلاد شراكة إستراتيجية بين المتعاملين الاقتصاديين والسلطات العمومية ،بغرض ضمان استقرار السوق الوطنية، وتحمل كل شريك المسؤولية المدنية و الأخلاقية والمجتمعية .

كذلك تبرز أهمية تركيز مفهوم جديد في العلاقات بيننا، وهو أن المتعامل الاقتصادي يقدم خدمة عمومية تنضاف إلى النشاط التجاري الربحي الذي يمارسه .

إن النشاط التجاري في هذه المواد الأساسية لابد أن يعتمد بعد الخدمة العمومية والمواطنة من أجل القيام بالدور الايجابي في السوق الوطنية ولاسيما في مراحل وحالات ارتفاع الأسعار واضطراب السوق.

### أيتها السيدات أيها السادة

لدينا رغبة في إحداث التوازن الضروري في المنافسة سيما في حالات تخلي بعض المتعاملين عن الاستيراد لأي مادة من المواد الواسعة الاستهلاك ، إذ أن الحكومة عندما سنت مبدأ المتعامل الاقتصادي المعتمد ، أكدت المسؤولية الايجابية لهذا الأخير مع وطنه ودولته بمشاركته لها في السراء والضراء .

كما نشير إلى أن "مبدأ المتعامل الاقتصادي المعتمد" حفز السلطة العمومية من خلال اعتماد إجراءات تشريعية على مستوى تعديل قانون الجمارك ، الذي استهدف تعبيد الطريق أمام مسار الشراكة بين الجمارك والمؤسسات الاقتصادية من اجل تطوير فضاء اقتصادي شفاف وسليم من كل اختلال وظيفي يقف مانعا أمام توسيع هذه الشراكة.

هذه الفضاءات وهذه الشراكة التي نطمح إليها ، تستهدف نقل التوجيهات الأساسية للسلطات العمومية للمتعامل الاقتصادي ، وكذا معطيات السوق من حيث الوفرة والندرة ، ومن جهة أخرى الإجراءات الواجب اتخاذها من اجل سيولة وانسيابية شبكات التوزيع على المستوى الوطني.

نحن على استعداد لوضع قواعد ثابتة في التعامل الايجابي مع المتعاملين الاقتصاديين ، وتنصيب خلايا استماع ، وتطوير منظومة تشريعية وعلاقاتية ، توفر الجهد والكلفة ، للمنتج الوطني الذي نراهن عليه كثيرا ، وكذا المنتجات التي لامناص من استيرادها، لأسباب تتعلق بالظروف المناخية والجغرافية والطبيعية للبلاد ، والتكنولوجية أيضا .

**شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته**